فذلكة مشروع قانون الموازنة العامة
لعام ٢٠٢٢

الفهرس

I-المقدمة ٢

أ- حجر أساس لـ "رؤية" خطة اقتصادية ٣

ب- أبرز الأزمات ٤

ت- غاية وضع مشروع موازنة تصحيحية لمرحلة إنتقالية لها صفة طارئة ٦

ث- الأهداف المنشودة من وضع موازنة طارئة ٧

ج- أبرز التحديات التي واجهت اعداد مشروع الموازنة ٩

ح- خطوات داعمة لمشروع الموازنة التصحيحية ١١

خ- تداعيات عدم التصحيح المالي ١٢

د- خطوات لاحقة نحو التعافي الإقتصادي متوسطة الأمد ١٣

II- في النفقات المقدرة للعام ٢٠٢٢ ..... ١٦

رسم بياني : نسبة كل نوع من الانفاق إلى إجمالي النفقات العامة ١٨

رسم بياني : حصة كل بند بحسب التصنيف الاقتصادي ٢٠

رسم بياني : توزيع الاعتمادات بحسب الوظائف ونسبة التغيير بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ ..... ٢١

رسم بياني :نسبة كل انفاق الى اجمالي النفقات العامة لعام ٢٠٢٢ بحسب التصنيف الوظيفي ٢١

أ- أبرز الزيادات في النفقات الجارية والاستثمارية الملحوظة في مشروع موازنة العام ٢٠٢٢ موزعة على القطاعات ٢٢

ب- خدمة الدين وتسديد بعض المترتبات ٣٣

III- في الإيرادات المقدرة للعام ٢٠٢٢ ..... ٣٤

ا-المقدمة

يواجه لبنان حالياً أزمة إقتصادية خانقة تعتبر من أشدّ الأزمات التي مرّت عليه منذ عقود، إن لم تكن أشدّها، لا بل ذكر في عدة تقارير دولية "أشدّ أزمة إقتصادية في القرن الواحد والعشرين". وبالرغم من ما مر به لبنان من عدوان وحروب داخلية وتجاذبات سياسية ونزاعات داخليّة وإقليمية محيطة به، مرورا بالأزمات المالية، وايضا الفساد والمحاصصة، إلّا أن البلاد بقيت حينها، وإلى حدٍ ما، تكافح ببعض قطاعاتها الإقتصادية مما ساهم بكبح الإنهيار الشامل الذي نشهده اليوم.

اليوم، وبعد مرور أكثر من سنتين على بدء الأزمة الإقتصادية من دون أي معالجة جديّة وبنيويّة، وكما إعتماد سياسات ماليّة خاطئة لا سيما تعليق دفع الديون السياديّة، بالإضافة الى تأثير جائحة كورونا والإنفجار المفجع في مرفأ بيروت وفي التليل في عكار، تفاقمت الأزمة المذكورة وتسارع الإنهيار الإقتصادي والمالي بشكل دراماتيكي، تهاوت معه مختلف الأنشطة والقطاعات، وبالنتيجة إرتفعت نسبة البطالة لتطال معدلات لم تشهدها البلاد سابقا وبات الجزء الأكبر من الشعب اللبناني يرزح تحت خط الفقر فزادت أرقام الهجرة بشكل كبير ومعظمها كان من أصحاب الكفاءات التي تعوّل عليها البلاد لبناء الوطن، فخسر لبنان ما تم بناءه في عدّة عقود.

تسارعت الأزمات الواحدة تلو الأخرى حيث طالت كافة المواطنين والقطاعات دون تمييز، وكان أصعبها على المجتمع اللبناني "الدعم" ومن ثم "رفع الدعم" لاحقاً عن غالبية السلع الأساسيّة والمعيشيّة، مما أدى الى المزيد من التأزّم والتشوّه في بنية الإقتصاد اللبناني والمالية العامة كما الوضع الإجتماعي والمعيشي والصحي للمواطنين على حد سواء. وفي طيات كل ما سبق، يستمر إنهيار سعر صرف الليرة اللبنانية الذي انعكس على كافة القطاعات المختلفة ويعتبر لجم هذا الإنهيار من أبرز التحديات التي تواجهها هذه الحكومة.

إن رؤيتنا عند إعداد مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ هو إعتماد مقاربة خاصة عن طريق وضع خطة شاملة للتعافي الأقتصادي، حيث حاولنا ان تكون الموازنة تصحيحيّة، تحفيزيّة للاقتصاد، داعمة للمؤسسات الناشئة مع حوافز ضريبية تشجع

الاستثمارات ومساندة لتخفيف الأعباء على المكلفين بالإضافة الى تحفيز القطاعات الإنتاجية لا سيما القطاع الصناعي والزراعي وإقتصاد المعرفة، وإننا اليوم نجري المباحثات والمفاوضات مع صندوق النقد الدولي لرسم خطّة التعافي الإقتصادي والبدء بورش الإصلاحات المالية والنقديّة والإصلاحات البنيويّة، بالإضافة الى تعزيز وتكثيف التواصل والتنسيق مع المجتمعات والمنظّمات الدولية لإستقطاب المساعدات التقنية والفنيّة والمالية لبدء الخروج من الأزمة.

أ- حجر أساس لـ "رؤية" خطة اقتصادية

إن أبرز عوامل التمكين والتي تُعتبر حجر الاساس والمتاح في النهوض بخطة متكاملة هادفة للتعافي الإقتصادي هو إقرار مشروع الموازنة وإعتبارها موازنة إنتقالية في مرحلة إستثنائية طارئة تُطلق عملية التصحيح المالي، ترتب أولويات الانفاق العام مع التدقيق والتأكد من أحقية هذا الإنفاق وذلك بالتزامن مع تمكين وتفعيل إدارة المالية العامة وتحديث التقارير الخاصة بوضعيّتها، تعظيم الموارد في عملية توسيع قاعدة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية ، كما وانه لا بد من لجم العجز بما يتناسب وينسجم مع توصيات صندوق النقد الدولي لناحية وضع استراتيجية متوسطة الأمد للإيرادات (MTRS).

من السهل تعداد الأزمات التي تعصف بلبنان ولكن لا بد من الغوص في الحلول المتاحة، علينا اليوم مواجهة التحديات والمخاطر والتمسك بالفرص القليلة المتوفرة للنهوض بالبلاد والإلتزام بتحقيق الإصلاحات الضرورية، وعليه فإن لبنان بحاجة الى خطة تصحح التشوه في الإقتصاد وتنقله من مرحلة الركود والإنهيار الى النمو والإستدامة ولها صفة طارئة من حيث السرعة في التنفيذ وبالتالي ومن ضمن الإمكانات المتاحة فقد عمدنا عند إعداد مشروع الموازنة الى اعتماد رؤية نعتبرها نواة لهذه الخطة المرجوّه.

صحيح أن وزارة المالية لم تدرج كامل البنود الإصلاحية في مشروع الموازنة، إنما عمدنا في هذا المشروع إلى إدراج التصحيحات والإصلاحات المالية وخاصة التي تخفف الأعباء عن كاهل صغار المكلفين، وذلك عن طريق رفع الشطور في الوعاءات الخاضعة

للضريبة التصاعدية مما يخفف بشكل كبير قيمة الضريبة على ذوي الدخل المحدود، علما بأن وزارة المالية ليست غافلة عن باقي الإصلاحات التي تعمل على صياغتها وفقا للأسس القانونية والدستورية، كما أن الرسوم التي تم التمديد لها أو فرضها على الإستيراد ليست بهدف زيادة الأعباء على المواطنين بل بهدف التصحيح وحماية الصناعة الوطنية والمنتجات اللبنانية. ونظرا للظروف الراهنة، حاولنا قدر المستطاع المفاضلة بين المتاح والممكن.

ب- أبرز الأزمات

✓ أزمة إستعادة الثقة

إن أهم ما يعاني منه لبنان سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي هو أزمة فقدان الثقة، حيث أنه خلال الفترة الأخيرة فقَدَ لبنان ثقة المواطنين وكذلك المجتمع الدولي مما يستدعي إعتماد خطة إصلاحية شاملة وإقرار مشاريع القوانين التي تساعد على ضمان الاستقرار الإقتصادي، الإجتماعي والمالي وبالتالي تخفف من هجرة أصحاب الكفاءة وتعيد ثقة المجتمع الدولي سواء لمساعدة لبنان أو الإستثمار فيه.

✓ أزمة في الإقتصاد

ما زال لبنان يرزح تحت ركود عام وحاد على مختلف الأصعدة الإقتصادية ويظهر ذلك جلياً في النسب السلبية للناتج المحلي الإجمالي حيث انخفض من حوالي ٥٥ مليار دولار أميركي في عام ٢٠١٨ الى ٢٠,٨ مليار دولار اميركي في عام ٢٠٢١ وفق مؤشرات صندوق النقد الدولي[١]، ولا بد من ربط هذا الإنكماش الإقتصادي بإستمرار حالة عدم اليقين والتقلبات السياسية المؤثرة بشكل مباشر وعدم المباشرة بالاصلاحات التصحيحية للتعافي الاقتصادي. فكان لتدهور سعر الصرف تأثير مباشر على نسب التضخم حيث شهدنا إنكماشا واضحا حيث لامس مؤشر اسعار الاستهلاك (CPI) في العام ٢٠٢١ ما نسبته ١٥٤,٨٪ بعد ان كان العام ٢٠٢٠ حوالي ٨٤,٩٪[٢].

[١] بعثة صندوق النقد الدولي شباط ٢٠٢٢
[٢] مؤشرات ادارة الاحصاء المركزي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١،

✓ أزمة نقدية

خلال العام ٢٠٢١ إستمر إنهيار العملة وتعددت أسعار صرفها في السوق وتم إحتسابها دون ضوابط واضحة، فأصبحت عملية إستعادة الثقة بالنظام المالي وتأمين الإستقرار الإجتماعي والحد من تفاقم التضخم حاجة ضرورية، كما أنه بات من غير المناسب لتعافي الاقتصاد الاستمرار في هذا التدهور، الامر الذي يستدعي استكمال الاجراءات التي تم اتخاذها في سبيل ضبط تذبذبات سعر الصرف قدر المستطاع، وبالرغم من المحاولات الحثيثة فان عامل الثقة لم يسترد بل إستمر إنخفاض التحويلات من الخارج وإستنزاف إحتياطيات مصرف لبنان من العملات الأجنبية مما أدى الى تراجع موجوداته الخارجية بشكل كبير، ورغم قرار الحكومة في الإبقاء على دعم جزئي لبعض المواد الأساسية كأدوية الأمراض المستعصية إلا أن رفع الدعم عن المواد الأساسية المتبقية تدريجيا خلال الربع الأخير من العام ٢٠٢١ كان "حاجة ملحة" وخاصة أن الأثر السلبي للدعم كان له انعكاسات كارثية تجلّت أبرز ملامحها في الإرتفاع المتسارع لسعر صرف الدولار نتيجة زيادة الطلب عليه وإنهيار إضافي للعملة المحلية فلم يؤمن الدعم أي إستدامة بل على العكس كان ثقله مضاعف على وضعية النقد. اليوم، من المؤكد أن توحيد سعر الصرف بات حاجة ملحة وهو أحد المداخل الأساسية لأي خطة تعافي إقتصادي مع ما يستتبعه من استعادة للثقة في النظام المالي والمصرفي لتأمين الإستقرار الإجتماعي والحد من تفاقم التضخم وإنعكاساته. كما وان المحافظة على ايرادات الخزينة من التهرب والتحايل من جرّاء تعدد اسعار الصرف "حق" لا بد من السعي وراءه كالسير في اعتماد سعر واقعي للدولار كون الايرادات المحققة من فرق سعر الصرف لا تصل بمعظمها الى المستهلك.

✓ أزمة القطاع المصرفي

بعد مرور اكثر من عامين ما زالت أزمة القطاع المصرفي تتفاقم خاصة من جراء فقدان الثقة بين المودعين والمصارف. وعليه لا بد من المضي في إعادة الهيكلة الشاملة لهذا القطاع التي تعتبر من أهم التحديات. ولعل من اهم الاجراءات

الاصلاحية المطلوبة هي إصدار قانون الكابيتال كونترول بأسرع وقت لحماية ما تبقى من اموال المودعين كما ومراجعة أسس السياسات النقدية.

✓ **أزمة المالية العامة**

اليوم يحظى لبنان وحكومته بفرصة إنقاذية تتجسد بإستكمال المباحثات مع صندوق النقد الدولي مما يتطلب تعاون وتوافق مستمر بين الأطراف الداخلية (الحكومة - مصرف لبنان - القطاع المصرفي – الهيئات الإقتصادية) وعلى عمل دؤوب إنطلاقته هي تنفيذ الإصلاحات المطلوبة والملحة في سبيل إستعادة ثقة المجتمع الدولي والجهات المانحة والدائنين والمستثمرين. ولا يمكن التغاضي عن أهمية دعم المجتمع الدولي في قيام لبنان من أزماته المتتالية والتي وصلت إرتداداتها إلى الإنفجار الإجتماعي وإلى أضرار جسيمة طالت جميع القطاعات. كما علينا التنبه، خاصة بعد انطلاقة الحرب الروسية الاوكرانية والتي سوف تكون ارتدادتها في جنوح دول العالم نحو مساعدتها، مما يقلل من احتمالية حصول لبنان على وعود مالية كافية مما يرتّب المباشرة فورا بالإصلاحات المطلوبة.

وعليه، فإن لبنان بحاجة إلى خطة انقاذية شاملة وإلى إنتظام في المالية العامة ذات تأثير مباشر ومن هذا المنطلق إعتمدنا عند وضع مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢ نواة خطة مالية اقتصادية لمرحلة استثنائية فكانت لها صفة "موازنة طارئة" من ناحية الإعداد بحيث تكون لها القدرة الشاملة للتكيف والتصحيح المالي على حد سواء، بالإضافة الى تبنيها سياسة تهدف الى لجم العجز بقدر المستطاع بهدف تخفيض الحاجات التمويلية.

ت- غاية وضع مشروع موازنة تصحيحية لمرحلة إنتقالية لها صفة طارئة

تم تصويب مشروع موازنة عام ٢٠٢٢ لتكون موازنة طارئة في ظروف استثنائية تستوجب تغيير جوهري يؤسس للخطة الإصلاحية والإقتصادية المنشودة.

من المعلوم أن الموازنات الطارئة تهدف إلى التركيز على تبني إصلاحات قصيرة الأجل عن طريق تقديم موازنة واقعية من حيث التصحيح المالي ومقاربة القيم السوقية الحالية لاستيفاء الرسوم والضرائب ومن حيث الانفاق، مع مراعاة أن لا تكون تضخمية، مع تمهيد الطريق نحو الإصلاحات المتوسطة الأجل وحتى طويلة الأجل. كما وتبعا للظروف الإستثنائية فإن الإدارة المالية الحكيمة تستدعي أيضا الإبقاء بطريقة أو بأخرى على إحتياطيات "كافية" في طيات الموازنة لإستخدامها لاحقا عند الحاجة وتحديداً عند التقلبات في سعر الصرف، بحيث تخصص الحكومة لذلك أموالا إحتياطية للإنفاق على الأولويات وفقا لأسس رصد المالية العامة والحفاظ على الأرصدة المالية قدر المستطاع ومنعها من المزيد من التدهور.

ث- الأهداف المنشودة من وضع موازنة طارئة

هدف مشروع موازنة ٢٠٢٢ إلى العمل على بناء الإستقرار في الإقتصاد الكلّي والتصحيح والتعافي المالي بهدف الخروج من الأزمة، وإلى تمكين الأسس المالية السليمة لإطلاق ورشة الإصلاح في المرحلة اللاحقة. كما ان إحتواء العجز يؤمن الإنضباط المالي والحدّ من المديونية وهذا يساهم في إستقرار سعر الصرف ويحدّ من مستويات التضخم والتدهور الحاصل في الأوضاع المعيشية، بحيث يتم تحديد سقوف مالية للإنفاق والتركيز بالمقابل على إستخدام أكثر كفاءة للإيرادات المتاحة. فكانت أبرز الإجراءات التصحيحية:

- إحتواء أثر تقلّب سعر الصرف على النفقات المقدّرة والواردات المرتقبة، وخاصة فيما يؤتيه من تفاقم في عجز الميزانية، والذي يخفف حكما من الضغوطات التمويلية الإضافية ويقلل من المخاطر المالية. من خلال إعتماد سعر صرف منطقي في تقدير واردات الخزينة والتي هي المصدر الوحيد حالياً للتمويل في غياب المصادر التمويلية الأخرى.
- دعم القطاعات ومنها الصحي والتربوي والامني والاجتماعي، بهدف تخفيف عبء الازمات على معيشة المواطنين حيث لحظت إعتمادات للأدوية والإستشفاء بالإضافة

إلى المساعدة الإجتماعية لموظفي القطاع العام وزيادة بدل النقل بالاضافة الى مضاعفة أجر ساعات التدريس للأساتذة المتعاقدين، وزيادة نفقات التغذية للجهات الأمنية، ونفقات الرعاية الاجتماعية وزيادة إعتمادات المؤسسات الضامنة.

- تصويب السياسات الضريبية عن طريق تعزيز الشفافية والتوزيع العادل للضرائب بحسب الامكانيات وتصحيح قاعدة استيفاء الرسوم والضرائب وتفعيل الالتزام الضريبي والحد من التهرب والتصحيح في فرض الرسوم والضرائب كونها ذات أثر محدود جدّا فيما لو قورن مع وطأة تدهور سعر الصرف والتضخّم الحاصل في المداخيل وتعزيز الايرادات.
- ترشيد ورفع الكفاءة وإعادة ترتيب أولوّيات الإنفاق العام بغية تحسين الخدمات العامة للمواطن وللمجتمع ككلّ عن طريق اعتماد برنامج التحول الرقمي ومنها على سبيل المثال تعزيز قدرة مديرية الجمارك في تطوير الانظمة المعتمدة وتبسيطها بما يؤمّن التنسيق الالكتروني فيما بين المرافق الحدودية كافة وتعزيز القدرة على تنظيم وإدارة المخاطر بهدف تأمين الإنضباط في التحصيل ومنع التهريب بالاضافة الى ضرورة تبادل المعلومات التلقائية مع الادارة الضريبية.
- تحسين ظروف عمل ومداخيل رأس المال البشري العامل في القطاع العام بهدف تفعيل الإنتاجية والإستمرار في العمل بعد ان أصبحت مداخيل القطاع العام أقل من ١٠ بالمائة من قيمتها الشرائية السابقة كونها تدفع بالعملة الوطنية.
- رفع الإيرادات تدريجياً من خلال إعتماد سعر صرف واقعي لإستيفاء رسوم الإستيراد وتعديل احتساب كافة الضرائب والرسوم كسياسة للتصحيح المالي تؤمّن الإستدامة في شريان تمويل مصاريف الدولة، وتمتد إيراداته إلى المستقبل.

ج- أبرز التحديات التي واجهت اعداد مشروع الموازنة

- ✓ **عدم اليقين في إعتماد أُسس الأُطر الاقتصادية المناسبة في تحضير الموازنة وتقلبات سعر الصرف وأسعار النفط العالمية**

يعتبر عدم اليقين في تحديد سعر الصرف وفي اعتماد الفرضيات حول الاقتصاد الكلّي، من أبرز التحديات التي واجهت عملية إعداد مشروع الموازنة. وعليه، كان من الجدير تبني سعر صرف منطقي في تقدير الإيرادات والنفقات كما وإختيار معدلات ماكرو إقتصادية لا سيما نسب النمو والتضخم المرتقبة بطريقة أكثر واقعية، مما يقرب توقّعات الإيرادات التي وفقها يتم تحديد حجم الإنفاق الحكومي الحقيقي، فلا يؤثر ذلك سلبا على قدرة الخزينة على الوفاء بإلتزاماتها ولا ينعكس حُكما على مستويات عجز تفوق العجز المستهدف. كما أن أي ارتفاع في أسعار النفط العالمية يكبّد الخزينة إنفاق اكبر مما كان مرتقب وحاجات تمويلية متفاقمة، مما يهددّ الاستقرار المالي في غضون غياب مصادر تمويلية متاحة.

- ✓ **إعادة هيكلة القطاع العام بما في ذلك إعادة تفعيل وتعزيز الانتاجية للسير بالعمل في ورشة الاصلاحات**

إن الأزمة السياسية، المالية، النقدية والإنهيار الإقتصادي في لبنان يبرز جليا في ضياع وتشتت قدرة المالية العامة على التكيف مع ما آلت اليه الأمور لناحية تقلبات وإرتفاع سعر صرف حاد يصعب معه تبني أي إصلاحات أو تصحيحات تمكن من إمتصاص الأزمة، ومع غياب الخبرات الضرورية في مواكبة هذا النوع من الأزمات لم يكن سهلا إختيار أي من الإصلاحات الطارئة التي من شأنها إيقاف أو تقليل حدة الإنفلات الحاصل، وهذا ما عمق التشوهات الحاصلة خاصة في أرقام المالية العامة ورفع من حدة المخاطر المالية. وهنا لا بد من الإشارة الى أهمية إستكمال عملية إصلاح الإدارة المالية عن طريق اعادة هيكلة وزارة المالية حتى وبعد إنتهاء مدة الحكومة الحالية كونها المخزون الأساسي لأي تصحيح مالي مرجو.

وإستكمالا لحسن سير العمل في وظائف القطاع العام التي تأثرت بُنيته بإنهيار العملة وتداعي أهم مقومات الإستمرار، فكان لا بد من النهوض بالقدرات الإدارية بما أتيح لهذه الحكومة من إمكانيات، فجاء إقتراح تخصيص المساعدة الإجتماعية للعاملين في القطاع العام وكذلك المتقاعدين منهم مع تحديد حد ادنى وحد اقصى لهذه المساعدة، كما وتم رفع بدل النقل، كخطوة أولى تساهم في الحد من إنهيار بنية الادارة العامة التشغيلية والتي يعوّل عليها في تحصيل الإيرادات وتنظيم النفقات المقدرّة، وهنا لا بد لنا من التصويب على أهمية إعادة هيكلة القطاع العام والعمل الجدي على إيلاء الأهمية القصوى لهذا المشروع كونه يرفع من إنتاجية الدولة ويضمن عدم تداعي القطاع العام عند الأزمات لا بل ويؤسس لدولة المؤسسات المرجوة، مما يستدعي المباشرة في تطبيق المادة ٨٠ من القانون رقم ١٤٤ تاريخ ٣١-٧-٢٠١٩ "قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٩" التي نصت على أن "تلتزم الحكومة بإجراء مسح وظيفي شامل في إدارات الدولة كافة ومؤسساتها العامة ومصالحها وصناديقها المستقلة ومجالس الإدارات والمجالس وكل المؤسسات والمسميات التي تمول جزئيا او كلياً من الدولة ومسح الملاكات المشغولة والشاغرة ووضع رؤية متكاملة عصرية بالتعاون مع مؤسسات استشارية متخصصة ومؤسسات الدولة العامة التي تعنى بشؤون الموظفين ..." لتتناسب مع أفضل المعايير الدولية وتواكب التطورات التكنولوجية، حيث يمكن للمواطنين إنجاز معاملاتهم رقمياً.

- ✓ **إنعدام الإستقرار والتوافق السياسي**

يضاف الى المخاطر المالية، المخاطر السياسية، والتي من شأنها أن تشل صناعة القرار وتمنع من المضي قدما لتبني أي من السياسات التصحيحيّة، التي من شأنها أن تُساند حل الازمة المالية وتُؤجّل عمليّة التعافي المالي، مما يفاقم الأزمة المعيشية القائمة.

ح- خطوات داعمة لمشروع الموازنة التصحيحية

علينا أن لا نغفل أن إقرار مشروع الموازنة وحده لا يعتبر الخطوة الكافية لتصحيح كامل التشوه في الإقتصاد اللبناني، وأن المروحَة الإصلاحية تتخطى البنود القانونية المرتبطة بها أو التعديلات الواردة في بعض موادها.

وعليه،

يجب السير بخطوات إضافية بالتوازي ولعل أبرزها، تفعيل الهيئات الرقابية وتطوير وسائل أعمالها وتعزيز مبدأ المحاسبة، بالإضافة الى الحد من هدر المال العام والتهرب الضريبي والتعدي على أملاك الدولة ودراسة المشاريع والصفقات وفق الأسس والقوانين المرعية الإجراء، الإستناد إلى قانون الشراء العام، الاستفادة من املاك الدولة الخصوصية، وتحديد الأولويات في الإنفاق والتركيز على تحصيل الواردات والإستعانة بأنظمة مكننة متطورة تسهل المعاملات وتقلل من المحسوبيات، إعادة هيكلة الدين العام الداخلي والخارجي بعد أن تمّ التوقف عن الدفع للدائنين، أصل سندات الخزينة الأجنبية، والمترتبات عليها من فوائد ومتأخرات منذ آذار ٢٠٢٠، وما له من إنعكاسات وإنعدام للثقة من المجتمع الدولي، إيجاد حل سريع وفعّال بإقرار خطة الكهرباء خاصة وإنها تشكل إستنزاف مستمر لخزينة الدولة والتأثير السلبي على كلفة الإنتاج والبيئة، التنسيق مع المصارف للعمل بتوصيات المجتمع الدولي في إعادة هيكلة شاملة للقطاع المصرفي كما ولجهة القيام بخطوات عملية مؤثرة في إستعادة ثقة المودعين مما يعيد إحياء هذا القطاع تدريجيا من خلال إيجاد فرص تمويلية تعيد إحياء الدورة الإقتصادية والنقدية والتشغيلية (تمويل القروض السكنية، المشاريع الإنتاجية، إيجاد فرص عمل والحد من هجرة الكفاءات...).

خ- تداعيات عدم التصحيح المالي

بعد ثلاث سنوات من الإنهيار أصبح الإسراع في وضع وإنطلاقة خطة النهوض الإقتصادي للبلاد أمرا محتوما، وأن أي خطوة بإتجاه تصحيح التشوه في بنية الإقتصاد اللبناني، هي خطوة مرجوّة وموصى بها داخليا ودوليا، وإلا سوف تدفع السياسات الراهنة في البلاد الى التأزم والتشوه الإضافي في بنية الإقتصاد اللبناني وهذا سيؤدي إلى عواقب سيصعب لجمها.

وعليه، فإن الإقتصاد اللبناني المشوّه أصلاً سيعاني من ركود أشدّ، فمع شح العملات الأجنبية وصعوبة حركة التحاويل ما بين الداخل والخارج والذي سوف يؤثر سلبا، على ما تبقى من القطاع الخاص إلى جانب الوضع المأساوي الذي يعيشه أساساً القطاع العام، كما إن عدم المضي بالإصلاح سوف يؤدي الى إرتفاع مؤلم في معدلات التضخم، وإستحالة تحقيق أي نمو في ظل إنهيار العملة الوطنية مقابل الدولار الاميركي، الذي هو حاجة تمويلية لأغلبية السلع الأساسية والمعيشية والطبية للشعب اللبناني كافة. عجز في التمويل على كافة الأصعدة، فنتيجة القيود المصرفية المفروضة ونتيجة استنزاف الاحتياطيات بالعملات الأجنبية وتوقف دفع المستحقات الأجنبية سيصعّب إستقطاب أي تمويل، إن من المجتمع الدولي أو من الدائنين وحتى المغتربين اللبنانيين والمستثمرين العرب والأجانب. إضمحلال للطبقة الوسطى مقابل إرتفاع في نسب الفقر، غياب فرص عمل ونسب بطالة مرتفعة جداً لم تشهدها البلاد نتيجة إقفال العديد من المؤسسات والمصانع والشركات، مما يولد إضطرابات إجتماعية قد تؤدي إلى حالة من الفوضى والإهتزاز الأمني.

وعليه، ان اقرار مشروع الموازنة هو اساس في تغيير نظرة المجتمع الدولي بشأن جدية لبنان وقدرته واستعداده لاخذ القرار السليم في المضي قدما نحو الإصلاحات كخطوة تمهيدية لبرنامج صندوق النقد الدولي ، مما يسهل الحصول على التمويل المحتمل من الدول المانحة، والاستفادة من دعم المجتمع الدولي كونه من الصعب على لبنان ان ينهض بنفسه وخاصة اننا مقبلون على مرحلة لا تخلو من الاضطرابات المحتملة (الانتخابات النيابية).

د- خطوات لاحقة نحو التعافي الإقتصادي متوسطة الأمد

لن يكون من السهل إنطلاق خطة للتعافي الإقتصادي في ظل إنهيار إقتصادي إجتماعي او حتى تبني مشروع موازنة تصحيحية طارئة قد يجدها البعض مؤلمة على المدى القريب ولكن من المستحيل تصويب الأمور على المدى الإقتصادي المنظور دون التطلع إلى المدى المتوسط والبعيد أيضا، فاليوم لبنان بأمس الحاجة للتكاتف الداخلي والخارجي في عملية النهوض، وإدماج كافة الطاقات الداخلية والخارجية لم يعد رفاهية بل حاجة ماسة، كالمجتمع المدني وفعاليات الإغتراب اللبناني، كما وأن تنشيط القطاعات المختلفة والمترابطة والمؤثرة في الإقتصاد بات محتوما، لا مهرب من تحديد الخسائر وتوزيعها بشكل منصف وإن مخاطبة ومن ثم مفاوضة حاملي السندات الأجنبية من شأنه ان ينشط العلاقات مع المستثمرين ويساهم في وضع أسس في احتواء المديونية العامة وأثارها الكارثية على الأجيال المقبلة، والعمل على السير بباقي قوانين البرامج المقررة نظرا لأهميتها، كما وأن التقدير الواقعي للإنفاق العام والإيرادات من شأنه أن يحدد نسب العجز وبالتالي حجم الحاجات التمويلية بحيث تكون صحة تصويبها نحو القطاعات المنتجة أمرا لا بد من إتخاذه من الآن وصاعدا بعد إختبار هشاشة البنية الإقتصادية اللبنانية السابقة.

بناءً على ما تقدم،

نعرض الإيرادات والنفقات الملحوظة في مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢ مقارنة بتلك العائدة لمشروع موازنة العام ٢٠٢١، مع تبيان أهم أسباب الفروقات وأبرز النفقات التي يتشكّل منها هذا المشروع، كما وأبرز المستجدات التي لحقت بمختلف القطاعات في لبنان والتي أدّت إلى تعديل الاعتمادات الملحوظة لها. علماً أنه واجهت المناقشات حول النفقات إشكاليات وتحديات عدة منها استمرار تغير سعر الصرف وطلب الإدارات اعتمادات مرتفعة نتيجة ارتفاع الأسعار أحياناً دون تحديد أي سعر صرف معتمد لديها بسبب التقلبات فيه، وإعداد هذه الجهات مشاريع موازناتها في أوقات مختلفة اختلف خلالها سعر الصرف إذ منها من أرسل مشروع الموازنة في حينه أي قبل انتهاء المهلة في نهاية شهر أيار ومنها من أرسله في نهاية شهر تموز. علماً أنه تم الأخذ بحاجات الإدارات إلى حد معيَّن مع الاستئناس بنسب أولية أعطيت لكل نفقة. غير أنه ومع ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملة المحلية، فإن بعض الإنفاق عرضة للزيادة لعدم إمكانية كفايته، من هنا جاءت ضرورة رفع قيمة احتياطي الموازنة العامة من جهة وزيادة بعض الارقام بأضعاف لكل ادارة لتسيير المرفق العام على نبذات متعددة نذكر منها القرطاسية والمطبوعات وكل ما له علاقة بالاستشفاء.

وللغوص أكثر في محتوى مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢ وأرقامه، نشير أولاً إلى أن إجمالي الإنفاق العام من جاري واستثماري قد بلغ حوالي ٤٧٣٢٨,٨ مليار ل.ل. متضمناً اعتماداً بقيمة ٤٧٧٠ مليار ل.ل. تسديداً لجزء من الفوائد على سندات الخزينة بعد أن كان ٣١٠٦ مليار ل.ل. عام ٢٠٢١ ويقابل هذا الإنفاق إيرادات موازنة ضريبية وغير ضريبية تم تقديرها بحوالي ٣٩١٠٩,١ مليار ل.ل.

مع الاشارة الى ان تقديرات الفوائد على سندات الخزينة للعام ٢٠٢٢ الملحوظة لم تشمل ما يتعلق بالفوائد على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية أسوة بالمعمول به في العام ٢٠٢١. مع التأكيد على أهمية المفاوضات مع الدائنين من أجل إعادة هيكلة الدين العام وعدم استنزاف الاحتياطات بالعملات الأجنبية بموازاة إجراء إعادة هيكلة

شاملة للقطاع المصرفي الذي يعاني تعثراً ومشاكل عدة نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية الحادة وفقدان الثقة به.

وبالتالي، يُبيّن الجدول أدناه أرقام مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ لناحية النفقات والإيرادات والعجز الحاصل إضافة إلى العجز الأولي المرتقب، مقارنا مع مشروع موازنة العام ٢٠٢١:

مليار ل.ل.	مشروع ٢٠٢١	مشروع ٢٠٢٢
ايرادات الموازنة العامة	١٣٤٢٥,٩	٣٩١٠٩,١
نفقات الموازنة العامة	١٨٧٧٧,٥٦	٤٧٣٢٨,٨
عجز الموازنة	٥٣٥١,٦٦-	٨٢١٩,٧-
عجز الموازنة الأولي	٢٢٤٥,٦٦-	٣٤٤٩,٧-
%عجز الموازنة/ اجمالي النفقات	%٢٨,٥٠	%١٧,٣٧
%عجز الموازنة / الناتج المحلي	%٢,٣٧	%١,٨٦
%عجز الموازنة الأولي/ اجمالي النفقات	%١١,٩٦	%٧,٢٩
%عجز الموازنة الأولي/ الناتج المحلي	%٠,٩٩	%٠,٧٨

علماً أن الارقام لا تتضمن اعتمادات لمؤسسة كهرباء لبنان باعتبار أنه سيتم ارسال مشروع مستقل شامل خاص بها. .وهنا لا بد من أن نشير إلى أن مشروع الموازنة قد تضمّن إجراءات لتشجيع استعمال الطاقة البديلة ومنها تخفيض الضرائب والرسوم على بعض المعدات المتعلقة بها، غير أنه لا بد من التركيز على ضرورة مراجعة التعرفة دون أن يؤثر ذلك على ذوي الدخل المحدود كما سبق وذكر.

وهنا لا بد من الاشارة أيضا وفي ما خص النفقات الاستثمارية المحدودة في هذا المشروع، بأنه سيعول فيها على التمويل الخارجي بصورة رئيسية.

وبالتالي، بعد مقارنة **الإيرادات والنفقات** في مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢ بلغ عجز الموازنة حوالي ٨٢١٩,٧**مليار** ل.ل. مقابل ٥٣٥١,٦ **مليار** ل.ل. في مشروع موازنة العام ٢٠٢١ أي بارتفاع بحوالي ٢٨٦٨,٠٤ **مليار** ل.ل. وقد شكّل نسبة ١٧,٧٣ **%** من إجمالي النفقات للعام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٢٨,٥**%** من إجمالي النفقات العامة للعام ٢٠٢١ (في حال عدم احتساب سلفة خزينة كهرباء لبنان)

II- في النفقات المقدرة للعام ٢٠٢٢

إن ارتفاع الأسعار نتيجة تدهور سعر صرف الليرة لم يقابله زيادة في الرواتب والأجور مما أدى إلى انهيار القدرة الشرائية لموظفي القطاع العام وكذلك إلى انخفاض حجم كتلة الرواتب والأجور وملحقاتها بالنسبة إلى إجمالي النفقات بالرغم من لحظ الاعتمادات العائدة لبدل النقل المؤقت من ٨٠٠٠ ل.ل. إلى ٦٤٠٠٠ ل.ل.. وقد شكلت الاعتمادات في البند ١٣ في مشروع موازنة العام ٢٠٢٢ ما نسبته ١٨,٣ % من إجمالي الإنفاق دون مساهمات الرواتب للمؤسسات العامة بعد ان كان ٢٧% عام ٢٠٢١.غير أنه مقابل ذلك، فقد أثر ارتفاع الدولار فقط على رواتب السلك الخارجي الذي يقبض بالعملة الاجنبية بحيث اضطرت وزارة المالية الى رفع اعتمادات رواتب البعثات في الخارج مع التعويضات حوالي ١٢٨٤ مليار عما تم تقريره سابقاً من ضمنها زيادة للملحقين الاقتصاديين بأكثر من ٥٠ مليار وضعت بصورة أولية لحين التقرير في وضعهم وفي عقودهم التي تخطت رواتب السفراء أحيانا. وقد بلغت الزيادات لوزارة الخارجية والمغتربين الناتجة مباشرة عن ارتفاع سعر صرف الدولار حوالي ١٥٠٠ مليار.

وقد جرى احتساب تعويض النقل المؤقت لكافة الإدارات (بدل يومي بقيمة ٦٤٠٠٠ ل.ل. عن كل يوم حضور) وقد بلغ ٤٩٠,٥٧ مليار ل.ل. كما لحظ تعويض نقل مقطوع للاجهزة العسكرية بقيمة ١٥٢٨ مليار حيث أن الكلفة السنوية لهذا التعويض الجديد للعسكريين مقدرة بحوالي ١٦٦٥ مليار.

وتجدر الاشارة الى انه جرى دعم المنافع الاجتماعية وذلك بلحظ مساعدة اجتماعية لموظفي الادارات العامة والمتقاعدين كما سبق وذكر، توازي قيمة أساس الراتب ضمن شروط معينة ، كذلك نفقات الاستشفاء والأدوية والمنح المدرسية بحيث بلغ إجمالي البندين ١٣ و١٥ ٢٢٩٤٥,٦ل.ل. ما نسبته ٤٨,٤% من إجمالي الإنفاق مقابل ٩٧٩٧ مليار عام ٢٠٢١ اي ٥٢,١٨%. وكالعادة لم يبق إلّا هامش ضيّق للتحرك للنفقات الاستثمارية. وقد واجهت عملية اعداد الموازنة على مر السنين مشكلة عدم المرونة وضيق هامش التحرك، خاصة وان الحاجة الى الانفاق الجاري كانت في تزايد مستمر وبقيم كبيرة حدت من امكانية التوجه في الانفاق نحو قطاعات عديدة ودعمها كما يجب.وتضاف إلى هذه

المسألة إشكالية الفوائد المستحقة على القروض وسندات الخزينة الداخلية والخارجية سيما بعد تعليق سداد المستحقات بالعملة الأجنبية .

ويبين الجدول أدناه التغيرات اللاحقة بها خلال الأعوام المنصرمة.

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
فوائد بالعملة المحلية داخلية	٤٢٥١	٤٧٩١	٥١٨٧	٥٠٤٦	١٠٦١	٢٩٨٦	٣٥٧٠
فوائد بالعملة الأجنبية خارجية	٢٤٣٦	٢٣٠٩	٣٠٢٧	٣٢٦٦	٣٦٣٣	١٢٠	١٢٠٠
المجموع:	٦٦٨٧	٧١٠٠	٨٢١٤	٨٣١٢	٤٦٩٤	٣١٠٦	٤٧٧٠

إضافة إلى ذلك، فقد تم زيادة ١٩٩,٨ **مليار** ل.ل. على الاعتمادات الملحوظة في **<u>باب النفقات المشتركة</u>** والمخصصة لمعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، بحيث قُدرت بـ **٣٦٢٠ مليار** ل.ل. للعام ٢٠٢٢ مقابل **٣٤٢٠,٢ مليار** ل.ل. ملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠٢١.

كما أنه، ولتدارك مسألة تغير سعر صرف الدولار وآثاره، تم زيادة احتياطي الموازنة بحوالي ٦٠٠٠ مليار ل.ل. ليصبح ٧١٩٤,٥ مليار ضمنه تخصيص ٨٠٠ مليار لزوم دفع المساعدة الاجتماعية وتعويض النقل لبعض الجهات المستفيدة من ذلك في حال كانت حاجتها لاعتمادات اضافية قائمة اضافة الى لحظ بعض الاعتمادات للاكتتابات والزيادة المتوقعة في رأسمال بنوك دولية بقيمة ١٤,٢ مليار ل.ل. ، و تخصيص ٤٣٤,٤ مليار ل.ل. في الاحتياطي لغايات اجتماعية، وزعت كالتالي:

١٣٤,٤ مليار ل.ل.	لمساعدة الاسر الأكثر حاجة
٢٠٠ مليار ل.ل.	لمعالجة الأوضاع المستجدة بفعل فيروس كورونا
١٠٠ مليار ل.ل.	لتوزيع مساعدات الترميم على المتضررين جراء انفجار مرفأ بيروت

ويبيّن الرسم البياني أدناه، توزيع نفقات الموازنة العامة وحصة كل منها من إجمالي النفقات العامة

رسم بياني : نسبة كل نوع من الانفاق إلى إجمالي النفقات العامة

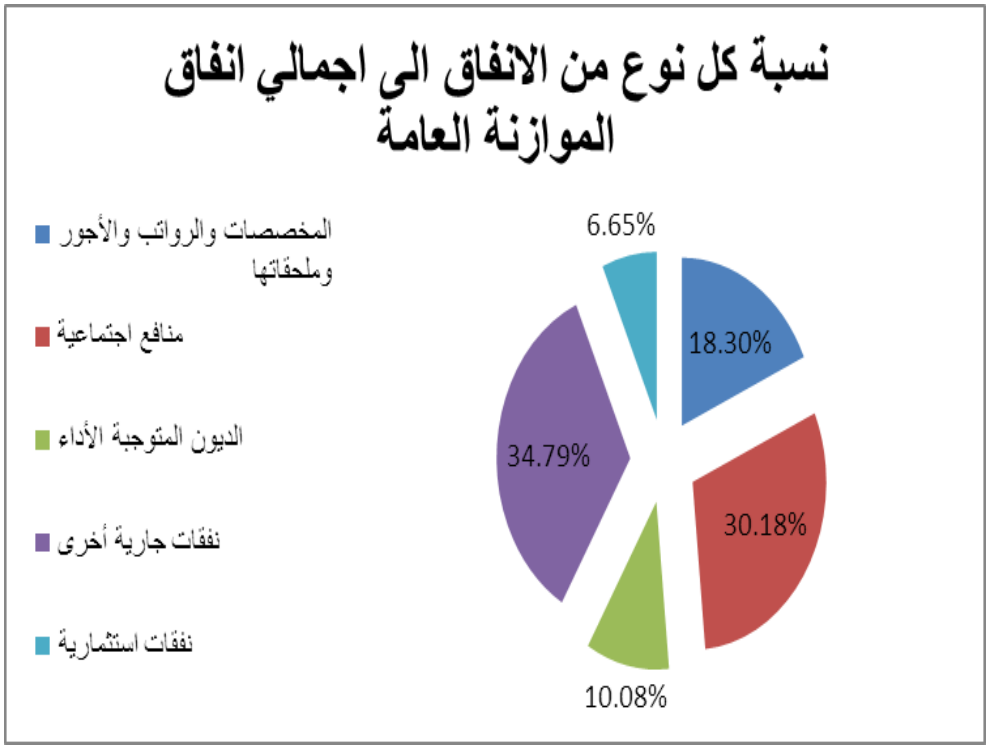

وبالتالي فقد بلغت النفقات الجارية في مشروع موازنة العام ٢٠٢٢ حوالي **٤٤١٨٣,٣ مليار** ل.ل. وقد شكلت نسبة **٩٣,٣٥ %** من إجمالي النفقات تاركة فقط **٦,٦٥%.** للنفقات الاستثمارية من إجمالي النفقات في مشروع موازنة العام ٢٠٢٢.

أما من حيث **النفقات الاستثمارية**، فقد بلغت اعتماداتها حوالي **٣١٤٥,٥٦مليار** ل.ل. أي بـ زيادة **٩٣٢,٨٤ مليار**. عن تلك الملحوظة العام المنصرم .

وبالتالي بلغت نفقات الموازنة العامة في هذا المشروع **٤٧٣٢٨,٨٥مليار** ل.ل. مقابل **١٨٧٧٧,٥٦ مليار** ل.ل. لعام ٢٠٢١ اي بارتفاع بحوالي **٢٨٥٥١,٢٤ مليار.** أما مقارنة النفقات العامة لعام ٢٠٢٢ بدون النفقات المشتركة والاحتياطي **(٢٩٦٣٨,٣. مليار)** مع مشروع موازنة العام ٢٠٢١ المرسل إلى رئاسة الجمهورية **(١١٠٥٤,٨ مليار ل.ل.)**، فتظهر زيادة بحوالي **١٨٥٨٣,٥ مليار** .

ومرد هذا الفرق في اجمالي النفقات بالدرجة الأولى الى رفع اعتمادات احتياطي الموازنة العامة بحوالي **٦٠٠٠ مليار** ل.ل. لمواجهة ضبابية المرحلة وعدم ثبات سعر صرف الدولار وتداعياته على الانفاق المرتبط بهذه العملة إلى حد ما وارتفاع الأسعار وتدهور قيمة الليرة اللبنانية وموضوع المساعدة الاجتماعية وبدل النقل، وكذلك تقدير خدمة الدين بالعملة الاجنبية (القروض) على أساس سعر صرف ٢٠٠٠٠ ل.ل. للدولار الواحد. كما وقد تم لحظ **٦٠٠ مليار** ل.ل. لتسديد جزء من كلفة دعم المحروقات العائدة للعام المنصرم ، كذلك ما نتج عن تغير سعر الصرف من زيادة في نفقات السلك الخارجي (١٤٨٥,٥ مليار) وغيرها من الاهداف الاجتماعية والصحية.

ويبين الرسم البياني التالي مقارنة بين الملحوظ عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ بحسب التصنيف الاقتصادي وحصة كل بند من اجمالي النفقات العامة :

رسم بياني : حصة كل بند بحسب التصنيف الاقتصادي

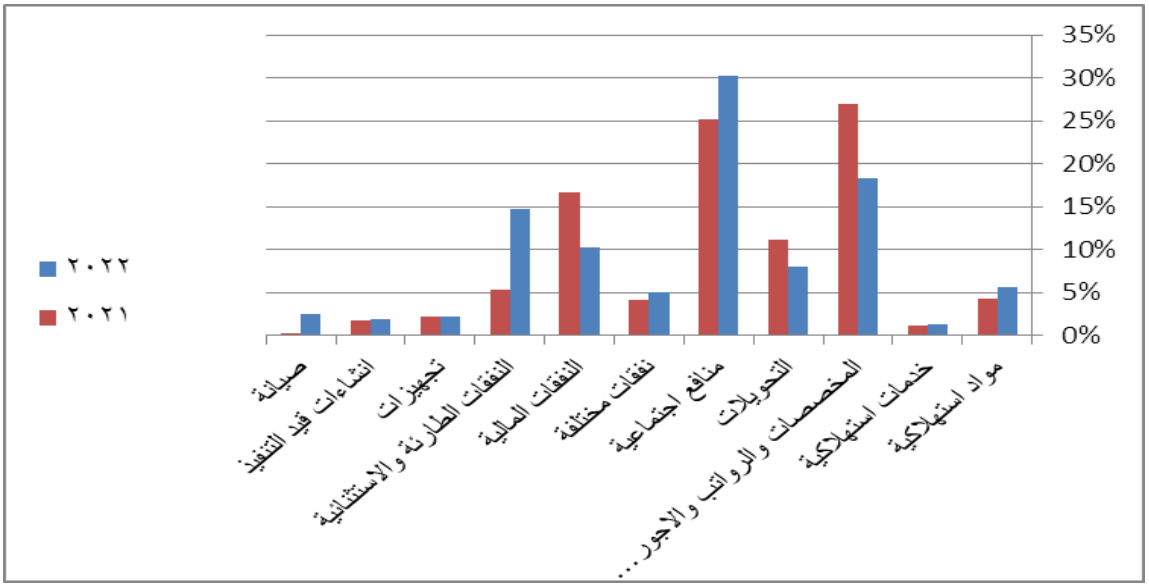

وقبل الغوص في أبرز الزيادات التي لحقت القطاعات وتفاصيلها، نورد أدناه رسماً بيانياً يظهر كيفية توزيع الانفاق بحسب التصنيف الوظيفي و التغيرات التي لحقت بالوظائف الرئيسية في الموازنة العامة بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ :

رسم بياني : توزيع الاعتمادات بحسب الوظائف ونسبة التغيير بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢

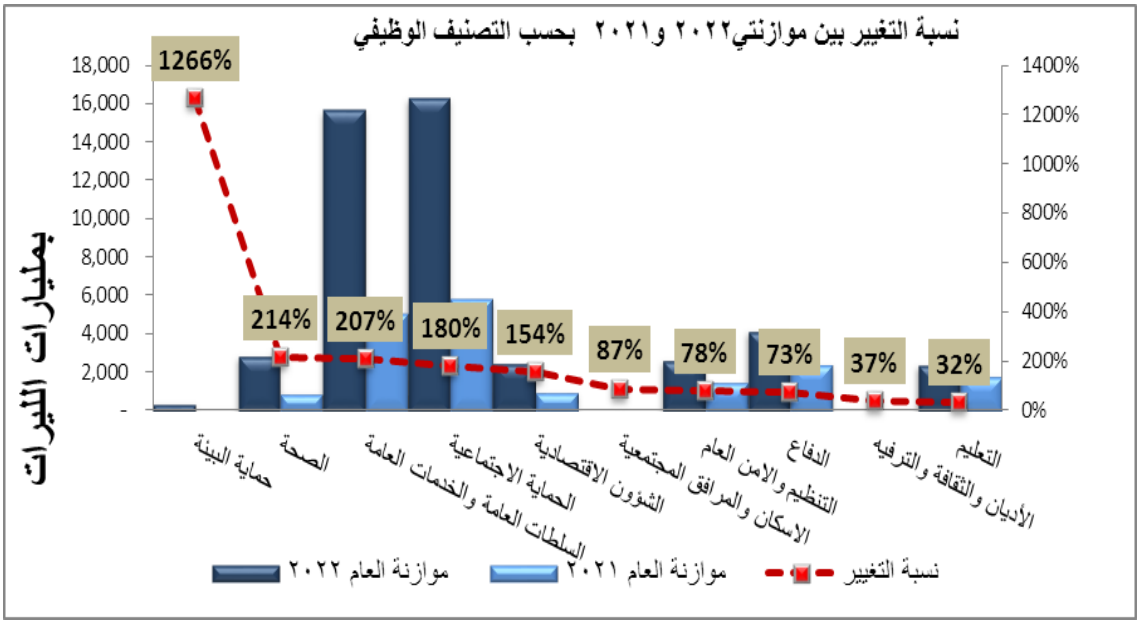

وفي ما خص التصنيف الوظيفي للعام ٢٠٢٢ ونسبة الاعتمادات العائدة لكل وظيفة من اجمالي نفقات الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢ فتظهر كما يلي:

رسم بياني :نسبة كل انفاق الى اجمالي النفقات العامة لعام ٢٠٢٢ بحسب التصنيف الوظيفي

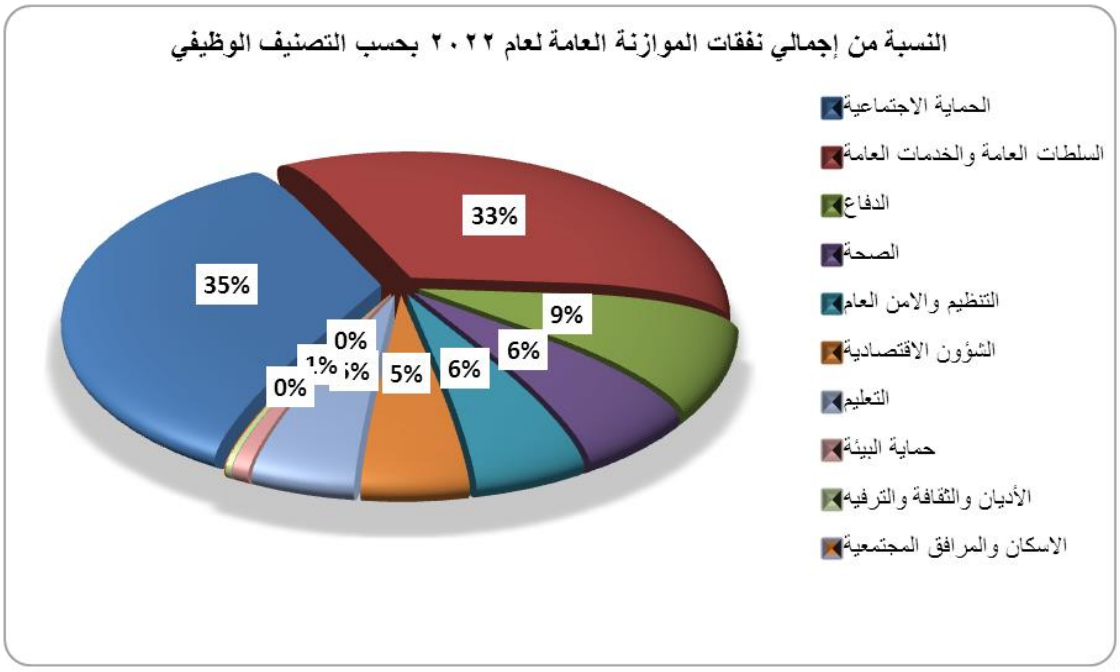

وهنا نشير الى أن الحماية الاجتماعية قد شكلت النسبة الأكبر باعتبار أن المساعدة الاجتماعية المزمع اعطاؤها خلال العام ٢٠٢٢ ملحوظة نسبياً ضمن هذا التصنيف. علماً أنه عادة ما تكون للادارة الواحدة عدة وظائف مندرجة ضمنها .

أ- أبرز الزيادات في النفقات الجارية والاستثمارية الملحوظة في مشروع موازنة العام ٢٠٢٢ موزعة على القطاعات

في القطاع الصحي:

١) **زيادة الإعتمادات العائدة للأدوية في مشروع موازنة وزارة الصحة العامة بقيمة** ٣٧٩,٨٩ مليار ل.ل. لتصبح ٦٠٤,٨٩ مليار ل.ل. في العام ٢٠٢٢ بعد ان كانت ٢٢٥ مليار عام ٢٠٢١.

٢) تضمين مشروع الموازنة اعتمادات للأدوية موزعة كالتالي: ٣٦٣,٨ مليار للجيش، ١٥٥,٤ مليار **للمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي**، ١٦ مليار **للأمن العام**، ٩ مليار **لادارة الجمارك**، ١٥ مليار **لأمن الدولة** ، ٦,٢٦ مليار **لوزارة الشؤون الإجتماعية** .

٣) زيادة الاعتمادات العائدة **لنفقات الاستشفاء في القطاعين العام والخاص** في **مشروع موازنة وزارة الصحة العامة** بقيمة **١٥٥٢ مليار ل.ل.** لتصبح ٢١٥٢ مليار ل.ل. وذلك لوجود عجز سنوي على هذه النبذة.

٤) زيادة الاعتمادات الملحوظة في مشروع موازنة العام ٢٠٢٢ في ما خص نفقات المعالجة في المستشفيات كالتالي: ٦٦٩,٥٥ مليار **للجيش**، ٥٩٥ مليار **للمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي**، ٧٤ مليار **للأمن العام**، **٢٨,١ مليار لإدارة الجمارك و٢٤,٨ مليار للمديرية العامة لأمن الدولة**.

٥) زيادة الاعتمادات الملحوظة في مشروع موازنة العام ٢٠٢٢ في ما خص نفقات المعالجة في المراكز الطبية المختلفة كالتالي: **١٢ مليار للجيش، ٤٢ مليار للمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، ٤,٨ مليار لإدارة الجمارك، ٥,٧ مليار للأمن العام و٣,٧٥٦ مليار للمديرية العامة لأمن الدولة**

٦) **زيادة ١١٨٢ مليار** ل.ل. **على الإعتماد المخصص لتعاونية موظفي الدولة ليصبح ١٤٩٨,٧ مليار** ل.ل. وذلك بعد رفع الدعم عن الأدوية وارتفاع كلفة الإستشفاء.

٧) تضمين مشروع موازنة **وزارة الصحة العامة** للعام ٢٠٢٢ اعتماداً بقيمة **١,٧٣٢ مليار ل.ل.** كما كان ملحوظاً في العام ٢٠٢١ لزوم **برنامج التلقيح** بما فيه لقاحات الكلَب والحج والحمى الصفراء ولسعة الأفاعي والعقارب وعدوى الكبد.

٨) تضمين مشروع موازنة **وزارة الصحة العامة** اعتماد بقيمة **٥١٣,٥ مليون ل.ل.** لبرنامج الترصد الوبائي و**٧٥ مليون ل.ل.** لمصح الوليد في سوريا لمعالجة مرضى الجذام.

٩) زيادة الاعتماد المخصص لبرامج مشتركة مع اليونسيف بما فيها شراء ادوية اساسية ولقاحات واللقاحات المستجدة ومستلزمات ليصبح الإعتماد ١٥ مليار بعد ان كان ١٠ مليار عام ٢٠٢١

١٠) تضمين مشروع موازنة **وزارة الصحة العامة** مساهمة لتفعيل وتجديد المستشفيات الحكومية وتأهيل العاملين فيها بقيمة ١٥ مليار.

١١) **زيادة ١٥ مليار ل.ل.** على مشروع موازنة **وزارة الصحة العامة** وذلك لبرنامج الرعاية الصحية الأولية ليصبح الإعتماد ١٦,٥ مليار ل.ل. بعد ان كان ١,٥ مليار ل.ل. عام ٢٠٢١

في القطاع التربوي:

١) تضمين مشروع موازنة **المديرية العامة للتعليم المهني والتقني** اعتماد بقيمة ٧٧,١٧٨ مليون ل.ل. لإيجارات مدارس وصيانتها وذلك لقيام الإدارة باستئجار

مدرستي بشري الفنية (٤١ مليون ل.ل.) وبريتال الفنية (٢٧ مليون ل.ل.) إضافة إلى إيجار مكاتب الدائرة الإقليمية في زحلة (٨,٥ مليون ل.ل.)

٢) زيادة الإعتماد المخصص لدعم صناديق المدارس الرسمية في مشروع موازنة **وزارة التربية والتعليم العالي** بقيمة ٤,٣ مليار ل.ل. ليصبح ٥٠ مليار ل.ل. مقارنة مع ٤٥,٧ مليار ل.ل. عام ٢٠٢١ وذلك لبدل اعفاء التلامذة من رسوم الأهل بسبب زيادة عدد الطلاب في المدارس الرسمية.

٣) تضمين مشروع موازنة **وزارة التربية والتعليم العالي** اعتماد بقيمة ٩٠ مليار ل.ل. كمساهمة للمدارس المجانية.

٤) **زيادة ٥,٢ مليار ل.ل.** على نبذة مطبوعات لتصبح ٥,٨٥ مليار ل.ل. لزوم اجراء مطبوعات للإمتحانات الرسمية في **وزارة التربية والتعليم العالي-المديرية العامة للتربية.**

٥) **زيادة ١٨٠ مليار** ل.ل. لرواتب المتعاقدين في **المديرية العامة للتعليم المهني والتقني** بسبب زيادة أجرة الساعة حسب التصنيف (إذ يتم تصنيف المتعاقدين من فئة الى فئة اعلى كل ثلاثة او خمسة سنوات تدريس فعلية) وزيادة عدد الطلاب.

٦) اضافة اعتماد بقيمة **١١,٢٥ مليار ل.ل.** كمساهمة **لمجلس الإنماء والإعمار** لمشروع تشغيل و صيانة مدينة الرئيس رفيق الحريري الجامعية في الحدث ضمن موازنة وزارة التربية والتعليم العالي بعد أن كانت تلحظ ضمن قانون برنامج انتهت مدته في العام ٢٠١٩.

٧) اضافة اعتماد بقيمة ١,١٨١ **مليار ل.ل.** لشراء حقوق استعمال برامج وأنظمة المايكروسوفت في مشروع **موازنة وزارة التربية والتعليم العالي.**

٨) **زيادة ٧٠ مليار ل.ل. لصندوق تعاضد الأساتذة الجامعيين** ليصبح الإعتماد ١٠١,٥٥ مليار ل.ل. بعد ان كان ٣١,٥٥ مليار ل.ل. عام ٢٠٢١

٩) **زيادة ١,٣ مليار** على نبذة صيانة ابنية ادارية ليصبح الإعتماد ٢,٧ مليار بعد ان كان ١,٣٩٨ مليار في موازنة ٢٠٢١ وذلك لتأمين اعمال النظافة والصيانة والتشغيل لمبنى وزارة التربية والتعليم العالي المركزي.

في القطاع الأمني:

١) زيادة نفقات التغذية في مشروع موازنة **وزارة الدفاع الوطني – الجيش** بقيمة ٧١ مليار ل.ل. ليصبح الاعتماد ١٥٦ مليار ل.ل. بعد أن كان ٨٥ مليار ل.ل. عام ٢٠٢١ وذلك بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية كما وزيادة ٦٠,٧٣ مليار لقوى الأمن الداخلي والسجون و٧٥٠ مليون للأمن العام

٢) زيادة الرواتب نتيجة التدرج والترقية في مشروع موازنة **الجيش** بقيمة ١٩,٥ مليار ل.ل. وفي المديرية العامة للجمارك بقيمة ١٧,٩٣٦ مليار ل.ل.

٣) زيادة **٤١,٥ مليار** ل.ل. على التقديمات المدرسية العائدة **لقوى الأمن الداخلي والسجون** (منها ١٣ مليار لزوم المتقاعدين). كما وزيادة ٩,١٢٥ مليار ل.ل. على التقديمات المدرسية العائدة للأمن العام و ٢,٤ مليار لأمن الدولة و٤,٢٥ مليار **لادارة الجمارك** وحوالي ١٠٥ مليار للجيش شمل جزء منها المتقاعدين ضمن نسبة معينة.

٤) زيادة المطبوعات **للأمن العام** حوالي ٢٧ مليار من ضمنها ٢١,٩٦٥ مليار لتحقيق مليون جواز سفر لبناني مع متمماته.

٥) تضمين مشروع موازنة وزارة المالية – **ادارة الجمارك** اعتماد بقيمة ٤٨٠,٩٦ مليار ل.ل. على نبذة تجهيزات أخرى وذلك على سبيل الاحتياط لشراء سكانر لمراقبة الحاويات والبضائع والمركبات في المرافق الحدودية اللبنانية

في القطاع القضائي:

١) زيادة إيجارات مكاتب وصيانتها في **المحاكم العدلية** بقيمة ٢٠ مليون ل.ل. ليصبح الاعتماد للعام ٢٠٢٢ ٦١٧ مليون ل.ل. بعد أن كان ٥٩٧ مليون ل.ل. في موازنة ٢٠٢١.

٢) تضمين مشروع موازنة **المحاكم العدلية** اعتماد بقيمة ٧٢٠ مليون ل.ل على نبذة بدلات أتعاب وذلك لدفع بدلات أتعاب الأطباء الشرعيين والشهود والترجمة.

٣) تضمين مشروع موازنة **وزارة العدل – الإدارة المركزية** اعتماد بقيمة ٣٠,٦ مليار ل.ل. لاشتراكات ومساهمات الدولة في صناديق التعاضد وموزع كالتالي: ٣٠ مليار ل.ل. لصندوق تعاضد القضاة و ٦٠٠ مليون ل.ل. لصندوق تعاضد المساعدين القضائيين.

في القطاع الاقتصادي:

١) زيادة ٧٠ مليار ل.ل. في مشروع موازنة وزارة **الاقتصاد والتجارة** للعام ٢٠٢٢ وذلك ثمن شراء القمح والشعير ليصبح الإعتماد ١٢٠ مليار ل.ل. مقابل **٥٠مليار ل.ل.** كان ملحوظاً عام ٢٠٢١.

٢) تضمين مشروع موازنة رئاسة مجلس الوزراء اعتماد بقيمة **٤,٧مليار ل.ل.** كمساهمة للمؤسسة العامة **لتشجيع الاستثمارات (إيدال)**، بالإضافة الى **٣٠ مليار** ل.ل. تخصص لموازنة برنامج تنمية الصادرات الزراعية Agri Plus.

٣) لحظ اعتماد بقيمة **٧٠ مليار ل.ل.** في مشروع **موازنة وزارة المالية** لدعم فوائد القروض الإستثمارية، زراعية، صناعية، سياحية وتكنولوجية ومعلوماتية وبيئية وهوامش الأرباح.

٤) تضمين مشروع موازنة **الاقتصاد والتجارة** للعام ٢٠٢٢ اعتماد بقيمة **٢٢ مليار ل.ل.** كمساهمة لإهراءات مرفأ بيروت.

في القطاع الثقافي:

١) تضمين مشروع موازنة وزارة الثقافة للعام ٢٠٢٢ مساهمة للمعهد الوطني العالي للموسيقى – الكونسرفتوار بقيمة ٢٢,٣٦٧,٦٩٠,٠٠٠ ل.ل. ولكل من الهيئة العامة للمتاحف (١٤٦,١ مليون ل.ل.) والمكتبة الوطنية (٩٥٦ مليون ل.ل.)

٢) اضافة اعتماد للمديرية العامة للثقافة بقيمة ٢ مليار ل.ل. على نبذة استملاكات وذلك لدفع بدل استملاك في منطقة عرقة الأثرية كما وزيادة الإعتماد لصيانة ابنية متخصصة بقيمة ١,٤ مليار ل.ل. ليصبح ٢,٩ مليار ل.ل. في العام ٢٠٢٢.

٣) زيادة ٤,٨ مليار ل.ل. على الإعتماد المخصص لصيانة وتشغيل قصر الأونيسكو في مشروع موازنة وزارة الثقافة بما فيه التنظيفات والمحروقات والزيوت وسائر النفقات المتعلقة به ليصبح ٦ مليار ل.ل. في العام ٢٠٢٢.

في القطاع البيئي:

١) زيادة ٧٠,٧٥ مليار ل.ل. ضمن مشروع موازنة نفقات وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية على الإعتماد المخصص لتشغيل وصيانة معامل معالجة النفايات الصلبة استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٣ الصادر في ٢٠١٦/٣/١٧ الذي عُدّل بموجبه القرار رقم ٧٥ تاريخ ٢٠١٤/٥/٢٢ ليشمل نفقات تشغيل وصيانة معامل معالجة النفايات الصلبة في اتحاد بلديات الشوف – السويجاني والذي صدر بشأنه قرار جديد جرى بموجبه التمديد (قرار رقم ٥٣ تاريخ ٢٠١٦/٨/٢٥) ليصبح ٩٤,٧٤٩,٨٦٢,٠٠٠ ل.ل.

٢) تضمين مشروع موازنة وزارة البيئة مساهمة بقيمة ١,٢ مليار ل.ل. تعود للمحميات الطبيعية (١٧ محمية) والأندية والجمعيات والهيئات ذات الصلة للعام ٢٠٢٢.

٣) اضافة اعتماد بقيمة ٥,٦ **مليار ل.ل.** **لوزارة البيئة** على نبذة صيانة التجهيزات الفنية لزوم تشغيل محطات رصد نوعية الهواء.

في القطاع الاجتماعي:

١) زيادة حوالي ٧٨٢,٥٥ **مليار ل.ل** على مساهمة **الصندوق الوطني للضمان الاحتماعي** للعام ٢٠٢٢ دون الاشتراكات لتصبح ١,٢٤٩,١٩٦,٢٨٦,٠٠٠ ل.ل مقابل ٤٦٦,٦٤٠,٩١٦,٠٠٠ ل.ل. عام ٢٠٢١ بسبب لحظ جزء من القسط المتوجب والبالغ ٦٤٢,٢ مليار ل.ل. كما تضمنت هذه المساهمة ٢٠ مليار ل.ل. لزوم تغطية جزء من عجز الضمان الاختياري كما في العام المنصرم. وقد بلغت الاشتراكات ٥٣,١٥٥ مليار ل.ل. للعام ٢٠٢٢ كما وقد تم مضاعفة الاعتمادات المطلوبة للمرض والامومة.

٢) تضمين مشروع موازنة **وزارة الشؤون الاجتماعية** للعام ٢٠٢٢ اعتماد قدره **٨٠,٠٥٢ مليار ل.ل. للمساهمات داخل القطاع العام** مقابل **٧٨,٩٦٢ مليار ل.ل.** إضافة إلى لحظ **٤٠ مليار ل.ل.** للمؤسسة العامة للإسكان.

ومن ضمن هذه المساهمات **مخصصات مشروع تأمين حقوق المعوقين (٢٩ مليار ل.ل.)** مخصصات **للمركز النموذجي للمعوقين (٤٠٠ مليون ل.ل.)**، إضافة إلى مخصصات **البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً ٦,٥٧ مليار** ل.ل. في سبيل تفعيل شبكات الأمان الاجتماعية وإرساء العدالة في تقديم المساعدات للأسر اللبنانية الأكثر حاجة التي تعاني من الفقر المدقع، **والبرنامج الوطني لمكافحة التسول (١١٠مليون ل.ل.) ومخصصات مراكز الخدمات الإنمائية ٣٩ مليار ل.ل.** ويبلغ عدد المراكز حوالي ٢٣٠ مركزاً منتشراً على كامل الأراضي اللبنانية.

زد على ذلك، فقد تم لحظ اعتماد بمبلغ إجمالي قدره **٤٣٢,٥٤٥ مليار** ل.ل. للعام ٢٠٢٢ **كمساهمات لغير القطاع العام مقابل ١٩١,٦٤٥ مليار ل.ل.** ملحوظ لعام ٢٠٢١، علماً أن هذا الاعتماد خصص لتغطية كلفة عدة مشاريع، منها **مشاريع الحماية من الانحراف والرعاية المتخصصة ٧,٥ مليار ل.ل. ومخصصات مشاريع حماية الأحداث المعرضين للخطر ٧,٤٢٥مليار ل.ل.** إضافة إلى **الرعاية الاجتماعية**

٤٠٠ **مليار ل.ل.** (وهي تشمل تعليم، تدريب أيتام وأولاد ذوي حالات اجتماعية صعبة، فتيات منحرفات وقابلات للانحراف، تعليم مهني خارجي للأيتام المعوزين، إيواء ورعاية الأطفال الرضّع وإيواء ورعاية العجزة، حماية الأحداث. إضافة إلى مؤسسة رعاية المعوقين (رعاية وتعليم وتدريب وتأهيل الأشخاص المعوقين أكاديمياً داخلي وخارجي)) **ولمشاريع اجتماعية وصحية بالاشتراك مع الجمعيات الأهلية** (١٦,١ **مليار** ل.ل.) و ١,٢٥ **مليار** ل.ل. **لجمعية أم النور** التي تُعنى بمعالجة المدمنين.

وهنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة صدور مرسوم الآلية المنصوص عنه في نص المادة ٥٨ من قانون موازنة العام ٢٠١٧ بالنسبة للمساهمات والمساعدات لغير القطاع العامة لكافة الادارات العامة التي يلحظ في موازناتها هذا النوع من الانفاق.

٤) زيادة **٥٦,٠٥ مليار ل.ل.** على اشتراكات ومساهمات الدولة في **صندوق تعاضد النواب** ليصبح الإعتماد ٢٢ مليار ل.ل. و **٣,١ مليار ل.ل.** على اشتراكات ومساهمات الدولة في **صندوق تعاضد موظفي مجلس النواب** ليصبح الإعتماد ٥ مليار ل.ل. في مشروع موازنة ٢٠٢٢ كما وزيادة ٢ مليار ل.ل. **لصندوق تعاضد قضاة المحاكم الشرعية المذهبية** ليصبح الإعتماد ٧,٦٣٤ مليار ل.ل.

٥) تضمين مشروع موازنة وزارة الداخلية والبلديات اعتماد **للصندوق التعاوني للمختارين** بقيمة ١٢ مليار اي بزيادة ١١,١٦٩ مليار ل.ل. (بعد ان كان ٨٣١ مليون في مشروع موازنة العام ٢٠٢١) وذلك لتغطية مؤمنات نهاية الخدمة عن ولاية ٢٠١٦/٢٠١٠ وعن ولاية ٢٠٢٠/٢٠١٦ بالإضافة إلى الخدمات الأخرى والحاجة لتنفيذ طبعة جديدة من طابع المختار.

٦) تضمين مشروع موازنة **وزارة المالية** اعتماد بقيمة ٦٠٠ مليار ل.ل. منها لتسديد سلفة خزينة المعطاة لوزارة المالية بموجب المرسوم رقم ٨١١٨ تاريخ ٢٠٢١/٨/٢٥ من اجل اعطاء مساعدة إجتماعية طارئة لجميع موظفي الادارة العامة مهما كانت مسمياتهم الوظيفية والمتقاعدين الذين يستفيدون من معاش تقاعدي بما يساوي اساس الراتب الشهري وذلك بلحظ مساعدة اجتماعية لموظفي الادارات العامة توازي قيمة

أساس الراتب ضمن شروط معينة ونصف راتب للمتقاعدين دون أية زيادات مهما كان نوعها او تسميتها.

٧) لحظ اعتمادات كمساعدة اجتماعية تعادل أساس الراتب لكافة الادارات العامة

في قطاع الكهرباء والمياه والنفط والغاز وباقي القطاعات:

١) زيادة **٣ مليار ل.ل.** على المساهمة المخصصة **لهيئة إدارة قطاع البترول** ضمن مشروع موازنة وزارة الطاقة والمياه لتصبح ١٠,٥٧١,٢١٦,٠٠٠ ل.ل للعام ٢٠٢٢.

٢) تضمين مشروع موازنة **المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية** اعتماد بقيمة **٣٠٠ مليار ل.ل.** لزوم انشاءات المياه المبتذلة.

٣) زيادة المساهمة المخصصة **لمنشآت النفط في طرابلس** والزهراني بقيمة ٦,٩ **مليار ل.ل. لتصبح ١٥ مليار ل.ل.** مقابل ٨,١ مليار ملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠٢١ وذلك لإعادة بناء الخزانات.

٤) تضمين مشروع موازنة **المديرية العامة للنفط** اعتماد بقيمة ١,٥٧ مليار ل.ل لنفقات دروس واستشارات ومراقبة مختلفة وذلك لإجراء دراسة لتقدير ثروة الهيدروكربون المحتملة في البرّ اللبناني ومياهه الإقليمية.

٥) تضمين مشروع موازنة وزارة **المالية** اعتماد بحوالي ٦٠٠ مليار ل.ل. لدعم المحروقات من بنزين ومازوت وغاز منزلي وصيانة معامل الكهرباء.

٦) تضمين مشروع **موازنة وزارة الأشغال العامة والنقل-المديرية العامة للطيران المدني** مبلغ ٩٠٠ مليون ل.ل. لزوم شراء بطاقات ممغنطة.

٧) زيادة **١٣٠,٦ مليار ل.ل.** على الإعتمادات المخصصة لصيانة الطرق في مشروع **موازنة وزارة الأشغال العامة والنقل – المديرية العامة للطرق والمباني والمديريات**

الإقليمية لتصبح ٢٥٠ مليار ل.ل. بعد ان كانت ١١٩,٤ مليار ل.ل. لعام ٢٠٢١. كما **وزيادة الإعتمادات المخصصة لصيانة الأبنية الإدارية بقيمة ١٠٥,٣ مليار ل.ل. ليصبح الإعتماد ١٠٨ مليار ل.ل.**

٨) مضاعفة الاعتمادات العائدة للمحروقات والزيوت للمولدات في مشاريع موازنات كافة الادارات العامة (حوالي ٢٠ ضعف ما لحظ عام ٢٠٢٠)

٩) زيادة ٢٤,٦ مليار ل.ل. للمديرية العامة للطيران المدني على نبذة تجهيزات فنية متخصصة ليصبح الاعتماد ٢٦,٦ مليار وذلك للتجهيزات الامنية والاجهزة الملاحية والرادارات ورادار الطقس وقطع الغيار والاجهزة الملحقة.

في قطاع الاتصالات:

١) زيادة **٧٣٧,٤٠٥ مليار ل.ل.** على مشروع **موازنة وزارة الإتصالات** للعام ٢٠٢٢ لزوم **هيئة أوجيرو** ليصبح الإعتماد الإجمالي **١٠٩٦,٦٩ مليار ل.ل.** وقد توزع بين مساهمة للرواتب والأجور، صيانة أخرى وتجهيزات اخرى ضمن **المديرية العامة للاستثمار وصيانة الإتصالات والمديرية العامة لإنشاء وتجهيز الاتصالات**. كما وتضمن هذا الإعتماد تسديد سلفتي خزينة بقيمة ٦٠ مليار.

٢) لحظ مساهمة **للهيئة المنظمة للاتصالات** بقيمة **٥,٠٨٧ مليار ل.ل.** ضمن موازنة وزارة الاتصالات.

٣) زيادة **٢٠ مليار ل.ل.** على نبذة انشاءات **اخرى للمديرية العامة لإنشاء وتجهيز الإتصالات** وذلك لإنشاء كابل اوروبا بين لبنان وقبرص حتى يحل محل كابل قدموس ولتوسعة شبكة الألياف الضوئية في بعض المناطق.

وقد بلغت اعتمادات **الجزء الثاني "أ"** في هذا المشروع حوالي **٣١٣٥,٥٦٢ مليار** ل.ل. للعام٢٠٢٢ مقارنة مع **٩٣٧,٠١٩ مليار** ل.ل. لحظ في مشروع موازنة العام ٢٠٢١ ، كما وبلغت اعتمادات **الجزء الثاني "ب"** العائدة لقوانين البرامج في مشروع الموازنة العامة **١٠ مليار ل.ل.** بعد ان كانت **١٩,١٢١ مليار** ل.ل. في مشروع موازنة العام ٢٠٢١، بحيث شكلت نسبة النفقات الاستثمارية المقدرة من إجمالي النفقات العامة حوالي **٦,٦٤%** في العام ٢٠٢٢ مقارنة مع **٥,٠٩%** في عام ٢٠٢١.

بناءً على ما تقدم، نلاحظ ارتفاعاً في **النفقات الاستثمارية** للعام ٢٠٢٢ بحوال**٢١٨٩,٤٢١ مليار ل.ل.** مقارنة مع ما رصد في مشروع موازنة العام ٢٠٢١ للغاية نفسها.

وقد لحظ اعتماد ضمن **موازنة مجلس الإنماء والاعمار** عائد للتمويل المحلي الذي يشكل مساهمة الدولة في المشاريع الممولة خارجياً بما فيها الاستملاكات المنفذة بواسطة مجلس الإنماء والاعمار والغير مشمولة بقانون الاستملاك، وبلغ **٦٠ مليار** ل.ل. للعام ٢٠٢٢ مقارنة مع **١٠ مليار** ل.ل. ملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠٢١.

وقد تضمن مشروع موازنة العام ٢٠٢٢ تسديد جزء من المتأخرات والمترتبات على الدولة اللبنانية، نذكر:

١) تضمين مشروع موازنة **وزارة المالية** مبلغ ٥٠ **مليار** ل.ل. لتسديد فوائد عن استرداد الضرائب والرسوم ٢٥ **مليار** لحوظ في قانون موازنة العام ٢٠٢١. بالإضافة الى اعتماد بقيمة ٢٥ **مليار** ل.ل. **لصندوق المساعدات المتعلق بالإيجارات** لزوم تغطية جزء من كلفة تنفيذ القانون النافذ حكماً رقم ٢٠١٧/٢ (تعديل **قانون الإيجارات**).

٢) لحظ قسط متوجب عن المتأخرات لصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي دون الفوائد بقيمة ٦٤٢,٢ **مليار** ل.ل.

ب- خدمة الدين وتسديد بعض المترتبات

بلغت **خدمة الدين العام** في مشروع موازنة العام ٢٠٢٢ ٤٧٧٠ **مليار** ل.ل. مقابل اعتماد بمبلغ قدره ٣١٠٦,٠٧ **مليار** ليرة في مشروع موازنة العام ٢٠٢١ و ٨٣١٢ **مليار** ل.ل. في مشروع موازنة العام ٢٠٢٠، بحيث بلغت مستحقات الفوائد على سندات الخزينة الداخلية ٣٥٧٠**مليار** ل.ل. بعد أن كانت ٢٩٨٦,٠٧ **مليار** ل.ل. في العام ٢٠٢١ أي بزيادة قدرها ٥٨٤ **مليار** ل.ل. مقابل زيادة ايضا في الفوائد على سندات الخزينة الخارجية والقروض بقيمة١٠٨٠ **مليار** ل.ل. لتصبح ١٢٠٠ **مليار** ل.ل. بعد ان كانت ١٢٠ **مليار** ل.ل.

وهنا نشير مجددا الى احتساب الفوائد على القروض بالعملة الاجنبية على سعر صرف ٢٠٠٠٠ ل.ل. للدولار الواحد ما أدى الى الزيادة المذكورة اعلاه

III- في الإيرادات المقدرة للعام ٢٠٢٢

لا شك أن الازمات المتتالية والمتوازية قد أثرت على قيمة الايرادات المقدرة العام ٢٠٢٢ . ولمواجهة تداعياتها كان لا بد من اتخاذ اجراءات متنوعة منها ما يهدف الى تشجيع الاستثمار في لبنان ومنها ما يعالج مسألة وجود اسعار صرف مختلفة للدولار والثغرات التي شابت عملية تحصيل الضرائب والرسوم. كل ذلك مع السعي الدائم الى تخفيف الأعباء الاجتماعية والاقتصادية التي يتحملها المواطن اللبناني سواء عبر تقسيط ضرائب أو اعفاءات من غرامات ورسوم أو تسويات ... سوف يصار الى ذكرها لاحقاً.

وقد قدرت وزارة المالية الإيرادات الضريبية وغير الضريبية للعام ٢٠٢٢ مستندة على قيمة الايرادات المحصلة خلال العام ٢٠٢١. بحسب المتوفر والمتوقع كما و على التوقعات حول الإجراءات الضريبية والتعديلات المرتقبة. وغيرها من المؤشرات المتوفرة.

وبالتالي، تم تقدير الإيرادات الضريبية بحوالي**٣٢٩١٥,٢مليار** ل.ل. في مشروع موازنة العام ٢٠٢٢ مقارنة مع **١٠٤٧٢,٥٨ مليار** ل.ل. مقدر في مشروع موازنة العام ٢٠٢١.

من جهة أخرى، فقد بلغت الإيرادات غير الضريبية المقدرة للعام ٢٠٢٢ .**٦١٩٣,٩ مليار** ل.ل. مقارنة مع **٢٩٥٣,٢٨مليار** ل.ل. تم تقديره في العام ٢٠٢١، ليصبح إجمالي إيرادات الموازنة العادية **٣٩١٠٩,١٧ مليار** ل.ل. مقابل **١٣٤٢٥,٨٦**مليار ل.ل مقدر في مشروع موازنة العام ٢٠٢١.

أما الواردات الاستثنائية، فتم تقديرها بحوالي .**٨٢١٩,٧مليار** ل.ل. لهذا العام بعد أن كانت مقدرة بـ **٥٣٥١,٧ مليار** ل.ل. في مشروع موازنة العام ٢٠٢١ أي بارتفاع بحدود .**٢٨٦٨,٠٤مليار** ل.ل. ومرد ذلك الى انه وبالرغم من ارتفاع النفقات العامة المقدرة فان بعض الاجراءات المتخذة في ناحية الايرادات جاءت لتغطي هذه الزيادة الى حد

ما ومنها تقدير انعكاس التعديل في احتساب الرسم الجمركي وكذلك الضرائب والرسوم بالنسبة لسعر الصرف المفترض اعتماده (٢٠٠٠٠ ل.ل. للدولار الواحد)

ومن أبرز ما شمله مشروع موازنة العام ٢٠٢٢ من اجراءات من شأنها دعم النمو وتحريك عجلة الاقتصاد والتخفيف عن كاهل المواطن اللبناني واجراءات ذات طابع بيئي واصلاحي.. نذكر ما يلي:

- منح الشركات الناشئة Start up company حسم ضريبي يعادل كامل ضريبة الدخل على الأرباح لمدة خمس سنوات ضمن شروط معينة.
- منح حوافز للشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية التي تنشأ في فترة محددة في مناطق ترغب الحكومة بتنميتها ضمن شروط معينة (حسم ضريبي لمدة ٧ سنوات،تخفيض رسوم تسجيل الآليات ورسوم السير ضمن شروط، اعفاء من رسم البناء..)
- استفادة المؤسسات الصناعية من حسم ضريبي بنسبة ٥٠% من الضريبة المتوجبة على ارباح صادراتها اللبنانية المنشأ ضمن شروط معينة.
- فرض رسم جمركي على السلع والبضائع التي يتم استيرادها ويُصنع مثيلٌ لها منها في لبنان ضمن شروط
- إعفاء المجموعات السياحية الوافدة إلى لبنان من رسم سمة الإقامة والمرور ضمن شروط
- اعفاء فوائد الودائع الجديدة بالعملات الاجنبية لدى المصارف من الضريبة لغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١
- إعفاء المؤسسات والشركات التي تنشأ أو التي يتم تمديد أجلها في أي من السجلين التجاري والمدني بعد نشر هذا القانون من رسم الطابع المالي لمدة ثلاث سنوات
- إعفاء الشركات والمؤسسات من غرامات رسم الطابع المالي المتوجبة جراء عدم تجديد مدة العقد ضمن شروط محددة
- تدوير العجز الحاصل خلال سنة ٢٠٢٠ لسنة اضافية

- منح الشركات والافراد في حال التوقف عن العمل بشكل نهائي نتيجة انفجار بيروت ومعاودة مزاولة الاعمال من جديد حسم من كامل الضريبة على ارباحها عن اعوام محددة
- اعفاء الشركات الدامجة من ضريبة الدخل على الارباح لمدة محددة وضمن شروط.
- إجراء تسوية على التكاليف المتعلقة بضريبة الدخل وبالضريبة على القيمة المضافة المقدمة أمام الإدارة الضريبية أو لجان الاعتراضات
- تقسيط الضرائب والرسوم المتوجبة على المكلفين التي تتولى مديرية المالية العامة تحقيقها وجبايتها
- إعفاء رواتب الموظفين والمستخدمين الذين أصيبوا بإعاقة دائمة نتيجة انفجار مرفأ بيروت من الضريبة على الرواتب والأجور
- *إعفاء الأجهزة والمعدات غير الهجينة التي تعمل على الطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية من الضريبة على القيمة المضافة ومن الرسوم الجمركية* لمدة محددة
- فرض تدابير وغرامات للحد من اشتعال الأراضي
- إلزام اتحادات البلديات بتوفير آلات طحن متنقلة للحد من الرمي العشوائي للردم
- إعفاء من الرسوم للسيارات والمركبات غير الملوثة للبيئة، الهجينة منها (Hybrid; plug-in Hybrid) أو التي تعمل على الكهرباء full electric)
- استيفاء رسم مقطوع لصالح صندوق تعاضد القضاة

وفي النهاية،

فإن مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢ المحال الى مجلسكم الكريم، ما هو إلا الخطوة الأولى نحو النهوض مجدداً بالوطن والعودة الى المسار الطبيعي ومعالجة الوضع المتأزم الذي نواجهه . خطوة يجب أن ترافقها إصلاحات فورية ومتلازمة على جميع الاصعدة تكون مدعومة بوحدة وطنية وإرادة صلبة وتعاون بين مختلف الجهات تمهيدا لتحقيق نمو مستدام واستقرار مالي واقتصادي واجتماعي ومعالجة الاختلالات والثغرات التي أوصلت لبنان إلى ما وصل إليه.

وزير المالية

يوسف الخليل